V. وتبقى مصر ...!!!

* صورة مصر .. لعبة المرايا والنواي !!!
* مصر ٢٠٢٠ تكون حيثما يصل بها اجتهادنا المستقبلى !!!
* مستقبل مصر بين الطرح الإعلامى والدراسة المنهجية
* إدارة المعرفة فى بر مصر !!!
* أمة تبنى مستقبلها
* الأمن العلمى .. شرط لازم لكل أمن!!
* اللوبى الذى نحتاجه !!!
* لقاء خطابى الدين والتنوير : الاجتهاد هو الحل !!!
* وتبقى مصر !!!

صورة مصر .. لعبة المرايا والنوايا !!!

لا شك أن العولمة، كعملية تاريخية، قد جاءت لتبقى. لكن حالة السيولة، التى أحدثتها فى العالم، أغرت معاقل الفكر Think Tanks فى القوى الفاعلة فى المشهد الدولى، وأمريكا بالذات، أن تطلق بالونات اختبار فكرية، تدرس ردود الأفعال عليها، وترسم إستراتيجيات تشكيل العالم فى ضوئها. بعض هذه البالونات قدمت صورة لمستقبل العالم كله، وبعضها أختص بمنطقتنا ووطننا. وهناك العديد من الأمثلة الخاصة بالبالونات التى شغلتنا كثيرًا وكان هذا الانشغال أحد أهدافها. وإليكم أشهر الأمثلة:

* بالونة الصدام المحتم للحضارات لهنتنجتون، التى قدمت العالم الإسلامى والصين باعتبارهما العدو المحتمل للحضارة الغربية بعد انهيار الكتلة الشرقية. لقد التقط بعض المتطرفين الطعم، وأكدوها فى خطابهم، وجعلوا المسلمين الرافضين للصدام فى موضع الدفاع المستمر، لنفى ما ليس فيهم.

* بالونة نهاية التاريخ لفوكوياماو التى أعلنت الانتصار النهائى للديمقراطية والليبرالية الغربية، لقد تراجع فوكوياما عن فكرته، بعد أن أحدثت أثرها وأكدت موقف أمريكا فى أن تحدد علاقاتها ومعوناتها عى ضوئها، وظهر من بيننا من يدافع عنها بعد تخلى صاحبها عنها مع أنها تقدم بصورة تلغى السياقات الثقافية، وتدعو إلى «القولبة» فى التطبيق. وهذا ما يبدو أن «أمريكا أوباما» قد أدركته نسبيًا.

* بالونة الأحادية القطبية والقرن الأمريكى الجديد بمراكزها المتخصصة ومشروعاتها المحافظة، التى هلل لها البعض هنا وهناك، وسرعان ما أثبتت الأيام عدم صحتها، وبدأ الحديث عن الشراكة والتعددية القطبية.

* بالونة الحالة العربية والمصرية، التى أطلقها المهاجر العربى فؤاد عجمى، وأضاف توماس فريد مان تنويعات أمريكية/ إسرائيلية الهوى على لحنها. لقد نعى عجمى حلم الوحدة العربية، وذكر أن مشكلة مصر تكمن فى أن

صورتها الذهنية العظيمة فى ضمير أبنائها تنافى واقعها المتواضع. ومرة أخرى، ابتلع بعضنا الطعم، رغم أن الأيام أثبتت وستثبت حتمية التنسيق العربى لصالح أمن وتنمية الجميع بصرف النظر عن حلم الوحدة، وأن عظمة مصر حقيقة حضارية لا تحتاج إلى من يؤكدها أو ينعيها. ويكفى بالنسبة لفريد مان أن نذكر حواره مع نقيب الصحفيين مع مصر على قناة الجزيرة، الذى ذكر فيه تضاؤل تأثير مصر. وها نحن نرى التكرار «الببغائى» لذلك على ألسنة البعض، رغم كونها مفتاح الحرب والسلام والتنمية فى المنطقة.

إن البالونات السابقة تستخدم ما أسميه «لعبة المرايا والعدسات»، فعن طريق هذه المرايا والعدسات، المحدبة والمقعرة، تقدم صورًا مكبرة ومصغرة، بل ومقلوبة، للواقع. وكلها صور تخيلية مشوهة توظف أهداف إستراتيجية أكثر تشوهًا. ولأنها تحمل بعض ملامح من الصورة الواقعية، ينخدع البعض ويقبلونها، دون إدراك تشوهها. فصورة

أمريكا تضخم، بحيث تبدو مسيطرة بشكل كامل على الكوكب، والمجموعة الشمسية لو أمكن. وصورة المسلمين والعرب كلهم تشوه، بحيث يصيرون جماعة من الإرهابيين المحتلين. وصورة مصر تتقزم، بحيث تبدو ضئيلة الأثر. والحقيقة أن أمريكا كبيرة فعلاً بما تقدمه من نموذج للتعددية والديناميكية والإنجازات العلمية والتكنولوجية، وليس بغطرسة القوة والهيمنة الإمبراطورية. والمسلمون والعرب من أكثر الأمم تطلعًا إلى السلام والتنمية ومعاناة من الظلم والمعايير المزدوجة. وصورة «مصر الحضارة» أكبر من أن تخضع للعبة المرايا والعدسات. إن أبناءها وحدهم رسموا وسيرسمون ملامحها، فى ضوء التعامل الواعى والنوايا الصادقة مع الثوابت والمتغيرات. وهذا ما سنحاول توضيحه.

وفى كلمات قليلة وحاسمة يمكن تحديد ثوابت الصورة المصرية، التى نثق فيها وهى:

* بعد حضارى غير قابل للمقارنة.

* نسيج متماسك غير قابل للتفكك.

* قوة ثقافية ناعمة غير قابلة للتجاوز.

* واقع جيواستراتيجى غير قابل للمساومة.

* إمكانية تنموية غير قابلة للإنكار.

* قوة عسكرية حاسمة غير قابلة للهزل.

هذا هو «وصف مصر» التى فى خاطرى، وبعيون وطنية ورؤية موضوعية غير عاطفية، تنفذ إلى العمق ولا تنخدع بضباب المشكلات المتراكمة، التى يجب أن نواجهها ونحن نحدد ملامح «صورة المستقبل»، لأنها الأساس المتين لبناء هذا المستقبل.

وكما ذكرنا الثوابت، نحدد أهم المتغيرات التى يجب أن نتعامل معها، وهى:

* الطفرة النفطية فى بعض الدول الشقيقة، وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافة.

* تنامى دور بعض الأطراف الإقليمية فى المنطقة (تركيا وإيران).

* الدعم المتعمد لبعض الأطراف الصغيرة، مع توهم تأثير ذلك على الدور المصرى.

* ضوضاء «الإعلام المعولم» وتأثيره على المصريين والعرب.

* الحاجة الملحة، وبصورة غير مسبوقة، إلى التكيف الداخلى مع المتغيرات العالمية والعولمة، دون ذوبان أو عزلة. فكلاهما ضار ومستحيل. هذا التكيف يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويستوجب إدارة عالية الكفاءة للتغيير والتطوير.

والخلاصة، أن صورة المستقبل التى يجب أن يحدد المصريون ملامحها، حتى لا يتصور أحد أنه قادر على أن يحددها لنا، تستند على ثلاث ركائز:

* العمل فورًا على صياغة «عقد مجتمعى» جديد يدعم شعورنا بالمواطنة الكاملة، ونتفق فيه على الأهداف الوطنية، ونسمح بأكبر قدر من الاجتهاد والتعددية والحوار حول أساليب تحقيقها.

* نقلة نوعية فى «الحالة البشرية» للمصريين، فى مختلف المجالات الأساسية كالتعليم والصحة والبحث العلمى والإسكان والبيئة، فى إطار تصور ناضج للتنمية الشاملة والمستدامة. والعمل على تكوين وتنمية «الكتلة الحرجة» القادرة على إحداث هذه النقلة النوعية فى مختلف المجالات، فى فترة زمنية معقولة.

* وأخيرًا رؤية إستراتيجية واضحة لمصر التى نتمناها، نتمكن فى ضوئها من صياغة «خريطة الطريق» التى تحققها.

مصر ٢٠٢٠ : تكون حيثما يصل بها اجتهادنا المستقبلى !!!

يحتفى الكثيرون بالتساؤل عن مصر ٢٠٢٠ فى إطار هذا العالم الديناميكى المتغير.

لدى فى هذا الشأن إجابة قاطعة: إن بلادنا ستكون حيثما يصل بها اجتهاد أبنائها، قولاً واحدًا!!! قد يرى البعض فى هذه الإجابة تبسيطًا مخلاً، يتجاهل المعوقات والمشكلات الداخلية، والضغوط التدخلات الخارجية، وما أدى إليه كل ذلك من تراكمات سلبية. لكن هذا الاعتراض، الذى لا يمكن إنكار وجاهته، هو بالضبط الدافع وراء استدعائنا لمفهوم الاجتهاد، هذه الفريضة الغائبة فى حياتنا، للتعامل مع كل ما نعانى منه من معوقات ومشكلات وضغوط وتدخلات، وما نجم عنها من تراكمات. إنه يمثل الخلاص الوحيد لما نحن فيه، ولا بديل له إلا البلادة، وانتظار المزيد من التراكمات، التى تؤدى التهميش والخروج من التاريخ والجغرافيا. وتحديدًا، التاريخ الحضارى والجغرافيا السياسية للمستقبل، مستقبل العالم ومستقبلنا فيه!!!

ومادمنا قد ذكرنا المستقبل، فإننا نؤكد أنه «الكلمة المفتاحية» الثانية فى حديثنا، بالإضافة إلى الاجتهاد. إن المستقبل يجب أن يكون الإطار المرجعى للاجتهاد المطلوب. فمع عدم المجادلة فى أهمية الاستفادة من دروس الماضى، والإدراك الواعى لتفاصيل الحاضر، علينا أن ندرك ضرورة التعامل مع الماضى والحاضر فى ضوء «صورة المستقبل» الذى نريده. إن افتقارنا للتوجه المستقبلى، يعد الفريضة الغائبة الثانية، إذا ما أردنا استخدام هذا المصطلح الفقهى الهام، كما فعلنا مع الاجتهاد. وغياب هذا التوجيه يجعلنا نفعل ما قد يتعارض مع صورة المستقبل دون أن ندرى، فهو البوصلة الهادية للأمم الساعية إلى التقدم. ومادمنا نمارس النقد الذاتى المطلوب بإلحاح، فلابد وأن نذكر أن غياب الأمرين، الاجتهاد والتوجه المستقبلى، قد جعلا عقلنا الجمعى ما ضويا بامتياز، ونظرتنا لأحوالنا قصيرة النظر بامتياز. وهما امتيازان معيبان، أرجو الله أن يخلصنا منهما تمامًا، خصوصًا وأنهما غريبان على حضارتنا العربية الإسلامية، وهذا ما أعنيه بالاستفادة من دروس الماضى.

نعود بعد ذلك إلى ما ذكرناه عن «صورة المستقبل» اتى نتمناها لوطننا. إن هنالك من يتصور أنها عبارة بلاغية، ذات دوافع عاطفية. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. أنها عبارة إستراتيجية، تستلزم الكثير من الجهود العلمية والمنهجية لصياغتها. هذه الجهود تستوعب كل الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، بل والعولمية. وتأخذ فى اعتبارها الإمكانيات البشرية والمادية، وأساليب تنميتها، وتحلل الفجوة بين الواقع المعقد والصورة المأمولة، التى يجب أن تكون طموحة وممكنة فى نفس الوقت. وأن تحدد «خريطة الطريق» الموصلة إليها، وأذكر القارئ أن «خريطة الطريق» مصطلح شديد الاحترام، رغم ما علق به من شوائب. وعمومًا، أرى أننا أحوج ما نكون إلى هذه الدراسة المستقبلية، التى يعتمد نجاحها على اتفاق مجتمعى حول الأهداف الوطنية، التى لا يختلف حولها من يعتبرون أنفسهم من الأغلبية أو المعارضة أو المستقلين.

وإذ ندعو إلى الدراسة المذكورة، فنحن لا نحتاج إلى

إعادة إنتاج العجلة. إننى أكرر دائمًا أن الدراسات المستقبلية قد شبت عن الطوق، وعلينا أن نطمئن إلى وجود الكوادر القادرة على القيام بها، وتنميتهم وتمكينهم من ذلك. وأن نستفيد من التجارب العالمية العديدة، التى جرت فى الكثير من الدول، وأثبتت نجاحًا واضحًا وأثرًا ملموسًا. ولا بأس من الاستفادة من الجهود التى تمت عندنا، مع تقيمها وتجاوزها. دون حساسية، علينا أن نحرص على استقلالية الدراسة عن التبعية التنفيذية أو الحزبية الإيديولوجية الضيقة، وهذا لا يتعارض مع أهمية مشاركة الجميع فى مدخلاتها، فهذا هو حقهم وواجبهم. لكن إدارتها وتحديد مخرجاتها يجب أن تكون علمية ومستقبلية ومحايدة. ولدى تحفظ منهجى بالنسبة للتنفيذيين بالذات وعلاقتهم بالمستقبل. فالتنفيذى السابق كثيرًا ما يرى أن المستقبل هو الماضى، عندما كان فى موقعه. والحالى يرى أن المستقبل هو الحاضر، متمنيًا الاستمرار فى موقعة، وهنالك بالطبع المشتاقون، الذين سيبدأ المستقبل من وجهة نظرهم عند إستوزارهم !!! ومع تكرار الدعوة إلى مشاركة الجميع، إن هذه الملاحظات تتعلق بسوسيولوجيا

الدراسة، ولا بأس من أخذها فى الاختبار، فكلنا بشر، ولكل منا تحيزاته الذاتية، التى يعد الاعتراف بها قمة الموضوعية.

ولقد ذكرت فى العبارة السابقة قيام بعض الدول بمثل هذه الدراسات، كالهند والصين وماليزيا وتركيا وغيرهم، بل والاتحاد الأوروبى. كما ذكرت أن لدينا رصيدًا يجب إعادة زيارته، مثل مشروع مصر ٢٠٢٠، الذى أداره منتدى العالم الثالث، ودراسات مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء. لكننى أود أن أنهى حديثى بالدعوة إلى الاستفادة من مشروع الألفية، الذى تديره الأمم المتحدة، ومما يتبعه من منهجية ويقدمه من أدوات بحثية ومؤشرات مستقبلية. مع تطويع ذلك ليلائم دراسة مصرية، لا يمكن ولا يجب أن تنفصل عن البعد العالمى أو العولمى، لقد بدأ هذا المشروع فى تسعينات القرن الماضى، ومديره التنفيذى الصديق جيروم جلين من المتيمين بمصر، وما أكثرهم. إن هذا المشروع يصدر فى كل عام تقريرًا عن حالة المستقبل فى العالم، ويشمل كل تقرير على قرص مدمج يستعرض بالتفصيل كل مخرجات المشروع.

ويكفى أن أذكر أن تقرير ٢٠٠٨ تضمن قرصًا مدمجًا به ستة الألف وثلاثمائة صفحة تعرض هذه المخرجات. وقد شرفت بنشر طبعته العربية، التى ترجمها الدكتور كمال شعير، أمين عام الجمعية المصرية العربية للبحوث المستقبلية، ضمن سلسلة «كراسات مستقبلية» التى تصدرها المكتبة الأكاديمية. ولا بأس من التعاون مع هذا المشروع والقائمين عليه فى دراستنا، التي أدعو أن يشرف عليها مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، لما له من علاقات وثيقة بكل ألوان الطيف المصرى. وفى المقال التالى تفصيل أكبر عن المشروع المقترح.

مستقبل مصر:
بين الطرح الإعلامى والدراسة المنهجية

من حق كل مثقف أو جماعة من المثقفين طرح الأفكار أو الآراء المتعلقة بمستقبل الوطن، وما يواجهه من تحديات، والحوار حولها فى مختلف المنابر الإعلامية التقليدية والجديدة، وما أكثرها فى هذه الأيام!!! لكن ذلك لا يغنى، كما أتمني أن نتفق جميعًا، عن الدراسات المنهجية، التى توظف فيها أساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية التى شبت عن الطوق، وأنتجت الكثير من الأعمال الهامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وفى مصر شهدت الفترة الأخيرة العديد من الاجتهادات الفردية والجماعية، التى كثر الحوار حولها، والتى عانى بعضها من اختلاف أصحابها قبل غيرهم. هذه الاجتهادات قد تثير الأفكار، وتحرك الاهتمام بالمستقبل، لكننى أعني هنا الدراسات المنهجية الكبيرة التى تمت كما ذكرنا فى بلاد أسيوية مثل الصين والهند وماليزيا، أو الإتحاد الأوروبى وأمريكا،

ومشروع الألفية الذى تديره الأمم المتحدة وذلك بالطبع على سبيل المثال لا الحصر.

فى هذا السياق، تمت فى مصر محاولة حكومية عن «مصر ٢٠١٧»، وأنجز منتدى العالم الثالث «مصر ٢٠٢٠»، الذى صدر عنه أكثر من عشرين مجلد، بالإضافة إلى بعض الكراسات والوثائق. وأنشئ مركز حكومى تتبعه وحدة للدراسات المستقبلية، هو مركز معلومات مجلس الوزراء، الذى قام بالعديد من الدراسات العامة والقطاعية. وجدير بالذكر، أن الدراسات المستقبلية التى أعنيها لا تتضمن التقارير الاستراتيجية السنوية، وإلا لذكرت «التقرير الاستراتيجى العربى»، الذى يصدره مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، الذى أحدث زخمًا ثقافيًا كبيرًا عند صدوره. عمومًا، أعتقد أنه قد آن الأوان للقيام بقراءة نقدية للمجهودات السابقة فى ضوء معايير جودة الدراسات المستقبلية، وتقييم أثرها «إن وجد»، والبناء على ما يمكن البناء عليه منها، وتجاوز ما عداه، وأرجو أن يتم ذلك فى إطار هدف

أكبر، يتمثل فى إجراء دراسة مستقبلية ضافية، ذات مدى زمنى محدد، تماثل فى جودتها وفعاليتها، وأكرر فعاليتها، الدراسات التى استندت إليها الدول الأخرى المتقدمة فى هذا المجال.

والحق أقول لكم، أن هذا الأمر يذكرنى بمقترح قدمته إلى الرئيس حسنى مبارك فى اجتماعه بالمثقفين في معرض الكتاب الدولى عام ١٩٩٩، تمنيت فيه إنشاء مجلس «غير حكومى» للمستقبل، يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ويتشكل من الباحثين والمفكرين، إن التركيز على الصفة غير الحكومية للمجلس تنبع من اقتناعى، الذى قد لا يوافقنى عليه البعض، من أن الدراسات المستقبلية لا يجب أن تتم فى أحضان الحكومات مهما حسنت نواياها، ولا يقوم بها التنفيذيون أثناء شغلهم لمناصبهم وانشغالهم بها، لكننى أرى اليوم، وبشكل عملى، أن مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، بقدراته البحثية وعلاقاته بالمراكز الأخرى ذات الصلة والجماعة الثقافية والفكرية بكل ألوان طيفها العلمية والفنية

والسياسية، يمكن أن يقوم بهذه المهمة، من خلال مشروع تموله الدولة، دون أن يعنى ذلك أية تبعية للحكومة، حيث يمكن أن يتضمن مقترح المشروع آليات التنفيذ والمتابعة والمحاسبة المستقلة.

ورغم أن المشروع المستقبلى المقترح يختلف فى طبيعته الأكاديمية عن التقارير الاستراتيجية منهجيًا ووظيفيًا، وهذه نقطة محورية تستحق النقاش حولها، إلا أنه يحتاج الانطلاق من رؤية إستراتيجية ناضجة وتحديد واضح للأهداف القومية العامة والقطاعية، تأخذ فى اعتبارها الأبعاد الإقليمية والعالمية، بل والكوكبية أو العولمية كعملية تاريخية لا يملك أحد ترف تجاهلها، إلا إذا أراد أن يتصور مستقبلاً مصيره الإنكفاء والعزلة والتهميش. ورغم استحالة أن نقدم في هذه المساحة المحدودة طرحًا متكاملاً للمشروع، الذى يفوق الطاقات الفردية بطبيعته الشاملة والمحيطة، إلا إننا نتصور أن يكون له فريقًا رئيسيًا من المفكرين المستقلين، ودوائرًا للحوار تتسع لكل الرؤى والآراء، وذراعًا بحثيًا يقوم بالدراسات

النظرية والميدانية، ووحدة للمعلومات والتوثيق، وكأى مشروع علمى جاد، علينا أن نحدد المدة اللازمة لتنفيذه (ثلاث سنوات كتقدير معقول) والتمويل اللازم والمخرجات المتوقعة، وغير ذلك من الجوانب الفنية للمشروعات المماثلة.

وكمشروع متكامل، يمكن أن يتضمن بناء الكوادر الشابة وتدريبها على الدراسات المستقبلية وتقنياتها فى الداخل والخارج، لأن امتلاك هذه الكوادر يمثل فى حد ذاته حاجة مستقبلية ملحة، وكما ذكرت سابقًا، سيتطرق المشروع إلى التحليل النقدى للأعمال السابقة، وعمل دراسات مقارنة لما تم فى الدول الأخرى، وإقرار خطة عمل طموحة لإنجازه، والحرص على تشجيع الشراكة الكاملة فى جهوده، بتوظيف كل القدرات والكفاءات القادرة على العطاء. إن «صورة المستقبل»، التي يمكن أن يقدمها هذا المشروع، يمكن أن تكون، بل ويجب أن تكون هادية لمختلف الاستراتيجيات والسياسات وخططها التنفيذية. كما أن شراكة الجميع فيه ستزيد من درجة الاتفاق حول هذه السياسات والخطط، دون

أن تنفى «حق الاختلاف»، لكن هذا الاختلاف الصحى، الذى يعطى لحياتنا الفكرية ثراءها وعمقها، يغاير تمامًا، ما يمارس حاليًا من «حق الخلاف» العينى، الذى ينسينا حقيقة فى منتهى الأهمية والبساطة تتمثل فى ضرورة الاقتناع «بالمستقبل المشترك» لكل المصرين. إننى أتقدم بهذا الاقتراح راجيًا الاهتمام بمناقشته من الناحيتين العلمية والعملية.

إدارة المعرفة فى بر مصر !!!

لا شك أن المصطلحات صناعة بشرية هامة، فالإنسان يضعها ويحدد تعريفاتها، ويطور استخداماتها، ومصطلح إدارة المعرفة ظهر بوضوح فى عام ١٩٩١ بواسطة نانونكا فى اليابان. ويستخدم حاليًا للتعبير عن كفاءة المنظمات والشركات فى توظيف رصيدها المعرفى لتطوير أدائها، مستعينة فى ذلك بتكنولوجيا المعلومات بالذات، لكننى أود هنا أن أتعامل مع هذا المصطلح المحدد، ليشمل منظومة الوطن كله بهدف مناقشة قضايا استيعاب وإنتاج ونقل وتوظيف المعرفة، بما يمكننا من إحداث «نقلة نوعية فى الحالة المصرية»!!! وقبل الاستطراد ف الحديث، لابد وأن أعترف بأننا كثيرًا ما نلجأ إلى الطرح النظرى لأهميته من ناحية، ولتأكيد بعدنا عن المعارك الصغيرة وشخصنة الأمور من ناحية أخرى. فالحديث في هذا الموضوع يتطرق بالضرورة إلى مؤسسات مثل التعليم والبحث العلمى والإعلام، وعلاقتها بالإنتاج والخدمات وهى أمور تنزلق معالجتها أحيانًا إلى هذه

المثالب التى نحرص على تلافيها، لأنها لا تتناسب مع جدية الموضوع، إن المعالجة المطلوبة يجب أن تتسق مع الهدف المتمثل فى التحول إلى مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد القائم على المعرفة وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية فى إطار خطط التنمية الشاملة والمستدامة. وكما نرى، فإن مناقشة ذلك يجب أن تترفع عن الحسابات الشخصية، وتركز على الحسابات المجتمعية والأهداف الوطنية، التى نتفق عليها جميعًا.

وعودة إلى موضوع إدارة المعرفة ومؤسساتها فى مصر، نرى أن تقيم الأداء وقياس العائد يحتاجان إلى أربعة معايير مترابطة:

* الكفاءة الوظيفية، التى تقاس فى ضوء فلسفة وبرامج وأنشطة المؤسسات، وانعكاس ذلك فى جودة المنتج ونعنى بالفلسفة هنا وجود رؤية ورسالة وإستراتيجية ناضجة، لا تقتصر صياغتها على بعض التنفيذيين والفنيين، ولكن تستعين بالمتخصصين فى الدراسات الإستراتيجية، حتى نعفى أنفسنا من التحسر على إنهيار الاستراتيجيات

المتتالية، دون أن ندرك أن السبب يكمن فى صياغتها غير العلمية.

* الكفاءة الاقتصادية، اتى تقاس بدورها فى ضوء تخصيص الموارد الكافية وحسن إستخدامها، والقدرة على تنميتها، وغير ذلك من الأساليب العلمية والمنهجية المتخصصة.

* الكفاءة الهارمونية، وأعنى بها التنسيق بين مختلف مؤسسات إدارة المعرفة التى تخدم المجتمع الواحد، والدعم المتبادل فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.

* الكفاءة المستقبلية، التى تغيب أهميتها عن بعضنا، بسبب الانشغال بقضايا الحاضر، وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية لصورة المستقبل، التى يجب أن تسعى كل جهود إدارة المعرفة لتحقيقها.

ومن حق القارئ أن يتساءل عن الكيفية التى تتم بها إدارة المعرفة، والحكم عليها وفقًا للمعايير السابقة، فى أرض الواقع. ولعل أفضل أسلوب لذلك أن نقدم بعض الأمثلة

المحايدة، وأكرر طبيعتها المحايدة، التى لا تدعى معرفة بواطن الأمور أو النقد الموجه، رغم أن ذلك ليس عيبًا، إذا ما كان موضوعيًا. ومع ذلك أؤكد أنها مجرد أمثلة توضيحية تساعد المواطن على التساؤل والاطمئنان، دون أن يعنى ذلك عدم وجود إجابات عما بها من تساؤلات:

* فمثلاً، فى التعليم بمختلف مستوياته، إذا ما ذكرنا أن تطويره يتم وفقًا لاحتياجات السوق المستقبلية، ألا يجب أن تكون لدينا دراسة واضحة عن هذه السوق محليًا وإقليميًا وعالميًا؟ وإلا يتفق ذلك مع المتغيرات التى يشهدها العالم، ألا تساعد هذه الدراسة المجتمع، بما فى ذلك أولياء الأمور والطلاب، فى تحديد الطريق أمام الأجيال الجديدة؟ ولأن قطاع التعليم يشهد جهودًا مكثفة لتأكيد الجودة واعتماد مؤسساته، وهذا أمر محمود، ألا يصح أن يطمئن المجتمع على أن هذه الجهود تقاس وظيفيًا وليس ورقيًا؟. ن جودة جهود الجودة أهم ضمان لتحقيق أهدافها.

* ومثال آخر فى مجال البحث العلمى، الذى يلقى والحق يقال اهتمامًا متزايدًا، هل تخصص له الميزانيات المناسبة؟ وهل نأخذ ف الاعتبار أن تتلاقى توجهات الدولة (من القمة إلى القاعدة) مع توجهات الجماعة العلمية، التى تمارس البحث فعلاً (من القاعدة إلى القمة؟) وهل أقتنع القطاع الخاص بالمشاركة الفعلية والفاعلة فى تنميته، والاستعانة بخبرات أبنائه؟ ألا يعود ذلك بالنفع على الجانبين؟ «وهل تتم إدارة المعرفة فى هذا «القطاع القاطرة» وفقًا لإستراتيجية وخطط زمنية وتنفيذية مقبولة من كل الشركاء؟ وما هى أفضل أساليب التقييم وقياس العائد، التى تقنع المجتمع بتقديم المزيد من الدعم والتأييد لهذا المجال الهام؟

* مثال ثالث من قطاع يرتبط فى الأذهان بإدارة المعرفة فى المؤسسات والمجتمعات، وهو قطاع المعلومات والاتصالات. ألا تعد الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع من أهم معايير الحكم عليه؟ إنه من أكثر القطاعات نموًا فى

مصر، والحمد لله. لذلك فاقتصادياته على نفس الدرجة من الأهمية، وهل انتقلنا فيه من النمو إلى التنمية، كما يدعونا أستاذنا الدكتور القصاص أن نفعل فى كل الأمور؟

* ولا يمكن الحديث عن إدارة المعرفة دون التطرق إلى الإعلام ودوره فى نقل المعرفة ورشادة المجتمع. ومع تطوره الهائل شكلاً ومضمونًا فى العالم كله، ما مدى تنافسية الإعلام المصرى؟ وهل تساعد خريطته الحالية فى تحقيق أهدافه؟ وإلى أى مدى يسهم فى تنوير وزيادة عقلانية وعلمية المجتمع وتطويره؟

إن هذه الأمثلة المحايدة يمكن أن تمتد إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتناقش معايير كفاءتها بنفس الطريقة، لكننا نكتفى بهذا القدر، ونؤكد فى نهاية المقال ضرورة الاهتمام بمفهوم إدارة المعرفة بشكل عام، وزيادة الوعى به منهجيًا وعلميًا وثقافيًا، ولا غرابة فى ذلك، فنحن أبناء وطن شهد فجر المعرفة!!

أمة تبنى مستقبلها

فى العقود الأخيرة اشتغلت وانشغلت بقضايا التعليم وتطويره شد انتباهى التقرير الأمريكى «أمة فى خطر». الذى جاء استجابة لتحديات كوكبية أمام الاتحاد السوفيتى السابق وبرامج الفضاء المتقدمة والازدهار اليابانى فى الاقتصاد والتكنولوجيا وغير ذلك من التحديات. وتابعنا المراجعات المستمرة التى أدت استمرار الخطر، وأهمية تعظيم جهود التطوير. فمازال الأمريكيون يبدون الانزعاج من تدنى نتائج اختبارات اللغة والرياضيات والعلوم بالنسبة للطالب الأمريكى بالمقارنة بالعديد من الدول الأسيوية. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى والتراجع النسبى الشديد لروسيا الاتحادية، ظهر التحدى الصينى والهندى فى كثير من المجالات. ورغم الوضع المتميز للتقدم الأمريكى إلا أن الرغبة فى الانفراد المطلق بالصدارة الشاملة، يجعل هذه الدولة فى حالة تحد مستمر، ودائمًا ما يبرز تطوير التعليم باعتباره من أهم جبهات الاستجابة.

وبالنسبة لنا، وفى ضوء السياسات المحلية والإقليمية والعالمية، نرى أن تطوير التعليم لا يقل أهمية وخطورة مما هو الحال فى أمريكا أو غيرها. وبغض النظر عن أهداف الصدارة والهيمنة، إنه طريقنا للتنمية الشاملة المستدامة. وللحفاظ على أمننا القومى وتوازننا الإقليمى. والمشاركة فى صياغة مستقبلنا والمستقبل المشترك للعالم الذى نعيش فيه. ولأسباب موضوعية. يكتسب تطوير التعليم فى مصر، أهمية واحدة ظل المعاناة من سوء الفهم وسهام الاتهام والنقد الموجهة إلى الثقافة العربية الإسلامية. وليس هنالك ما هو أفضل للنجاح فى هذا للدفاع عن تعليم جيد منفتح، يقدم آلاف الخريجين القادرين لتمثيل ثقافتنا بوجهها الإنسانى السمح. نريد تعليمًا يقدم مثالاً ناجحًا للتنوع البشرى الخلاق الذى تدعو إليه اليونسكو على أن يكون ذلك كما أكرر دائمًا بالاستيعاب الكيفى لتوجهات التقدم، دون النقل الكمى لنماذج الغير بسياسته المختلفة التى نحترمها دون أن نشتريها جاهزة ممن يريدون بيعها لنا ونستوعب التقدم العلمى والتكنولوجى والبرامج الجديدة والبازغة وأساليب الإدارة والتشغيل، وغير

ذلك من الأمور، وتوظف كل تلك فى سياستنا. بل نشارك غيرنا فى الحوار حول أفضل أساليب التوظيف الإنسانى والأخلاقى. وتقديم الدروس التى قد تفيدهم من ثقافتنا وقيمنا. وتتجاوز بذلك سهام النقد والاتهام وسوء الفهم.

ولأن تطوير التعليم عملية مستمرة وديناميكية، أو هكذا يجب أن تكون. فعلينا دائمًا أن نتبادل الرأى والمشورة وفى هذا السياق، دعونا نذكر أنفسنا ببعض الأمور التى تزيد من فرصة نجاح مسيرة التطوير لنصل إلى غاياتها بإذن الله.

- من الصعب أن تنجح جهود التطوير دون الاهتمام بثقافة التطوير. التى توفر المناخ الملائم لهذا النجاح. ولنشر هذه الثقافة توجد آليات متخصصة لبناء الوعى وتدريب كتلة مدربة من المؤمنين بأهميته والعمل الميدانى الهادى لتذويب المقاومة الطبيعية للتغير فى المؤسسات التعليمية، ومن المفيد هنا أن تستمد ثقافة التطوير من النقاط المضيئة فى تاريخنا. وتقديم الدروس المستفادة من الثقافات الأخرى دن الانبهار الأعمى الذى يقع فيه بعضنا، .

- وبالإضافة إلى ثقافة التطوير علينا أن نتلافى بشدة أخطاء إدارة التطوير. ففى المشروعات الكبيرة يخشى دائمًا أن يقع البعض فيما أسميه «ديناصورية الإدارة» لقد انقرضت الديناصورات بأجسامها الكبيرة وأمخاخها الصغيرة لأنها لم تستطع التكيف الديناميكى مع المتغيرات، إن الإدارة الشبكية اللامركزية التى تقوم على المشاركة والتفويض ولا تقوم على المركزية والانفراد والإدارة بالوكالة عن الآخرين، هى الملائمة لنجاح المشروعات الكبيرة.

- ومع إدراك أهمية استمرار جهود تطوير التعليم بعد نهاية مشروعاته الكبرى، حيث تكون المشروعات منتهية بطبيعتها وبناء على برامجها، علينا أن نوفر للمؤسسات التعليمية آليات التفكير لاستدامة التطوير بناء على مقدراتها الذاتية - وفى ظنى أن هذا الأمر أهم المؤشرات التى نحكم بها على نجاح مشروعاته. لأنه يعنى وصول هذه المؤسسات مع نهاية مشروعات تطويرها إلى القدرة الذاتية المستمرة عى التطوير دون الاعتماد المستمر على غيرها.

- أخيرًا. علينا أن نذكر أنفسنا دائمًا والذكرى تنفع المؤمنين بالتوجه المستقبلى لكل جهود التطوير - إننا نعد أجيالاً جيدة سنعيش فى زمان غير زماننا (كما يعلمنا علي بن أبى طالب. كرم الله وجهه. ذلك) لذلك من المهم أن تقدم جهود التطوير بناء على رؤية واضحة «لصورة المستقبل» وصورتنا فيه. ليس هذا بالأمر السهل. ويزيد من صعوبته تدافع المتغيرات من حولنا ومن هنا تأتى صعوبة أهمية المناخ المحيط بالدراسات المستقبلية. وتكوين الكوادر القادرة على ممارستها وامتلاك مناهجها، بالنسبة لكل المجالات عمومًا. ومجال التعليم على وجه الخصوص. وأتمنى أن يكون هذا الأمر على قائمة برامج التعاون الدولى. للاستفادة من إنجازات المتقدمين فى هذا المجال.

- وإذ كان لى أن أوجز ما ذكرته. فإننى أؤكد أن نشر ثقافة التطوير والإدارة الديناميكية الشبكية لجهوده، واستدامته بالقدرات الذاتية للمؤسسات المتطورة، والتوجه المستقبلى للرؤية التى يقوم عليها، رباعية تمثل «الوصفة العلمية» للنجاح.

الأمن العلمى .. شرط لازم لكل أمن !!

منذ سنوات طويلة، أرصد الحديث المتكرر عن العديد من أشكال الأمن وبشكل خاص «الأمن الغذائى» فى ظل الإعلان عن نهاية عصر الغذاء الرخيص، ولجوء بعض الدول إلى إنتاج الوقود الحيوى من المحاصيل الزراعية، رغم أن هذا الاتجاه الذى يؤثر سلبًا على توفير الغذاء لقطاعات عريضة من البشر لن يغطى فى أحسن أحواله إلا نسبة مئوية محدودة من احتياجات الطاقة لمستخدميه، ورغم وجود بدائل أكثر ملاءمة وإصحاحًا للبيئة. مثل تطوير تكنولوجيات تدوير المخلفات الزراعية وغيرها فى إنتاج الطاقة.

وبجانب الأمن الغذائى، نتحدث عن الأمن البيئى والمائى وكذلك، الأمن التعليمى والمناخى ولا ننسى الأمن السياسى والاقتصادى والثقافى والمعلوماتى ...إلخ. ولا شك أن القارئ سيضيف العديد من الأشكال الأخرى، لكننى أعترف بقلق من عدم الاهتمام بما أعده «الأمن اللازم لكل أمن»، وأعنى به «الأمن العلمى»، فكل شكل من أشكال

الأمن التى أوردتها والتى لم أوردها، يلزم لتوفيره خلفية علمية تقوم على التعليم والتدريب والبحث والتطوير والتطبيق، وتحتاج إلى تقدير الاحتياجات وسياسة ناضجة للتعاون الدولى تتضمن البعثات والبحوث المشتركة وتبادل الخبرات وغير ذلك من الأمور الفنية المتخصصة. كما تحتاج إلى تفكير منظومى، يقوم بتشبيك مختلف أشكال الأمن العلمى القطاعى فى إطار شامل للأمن العلمى للقطر أو الوطن، يمكن فى ضوئه الوصول إلى السياسة العلمية والتكنولوجية المثلى، بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية، باعتبارنا لا نعيش في جزر منعزلة. ولكننا نعيش فى عصر العولمة كعملية تاريخية جاءت لتبقى. والحقيقة أنني أظن، وبعض الظن إثم، أننا لا نقوم بذلك بالشكل الأمثل، ويبقى هذا الظن قائمًا ومشروعًا حتى يثبت العكس!! وحتي نقوم بذلك يجب أن يرتفع مستوى العمل من دائرة الخطط والبرامج Policies إلى دائرة السياسة Politics حتى نتعامل مع الأمن العلمى، بالصورة التى شرحتها، كمكون رئيس للأمن القومى كله. ولعلنا

نلاحظ الخلط فى ترجمة المصطلحين المذكورين فكلاهما عند العرب «سياسة»!!. وأسلوب التعامل المقترح يمثل نقلة نوعية استراتيجية تستحق الاهتمام والدراسة. وتفرضها الكثير من التحديات التى تواجهها الدول النامية، مثل الخطر (المبرر وغير المبرر) للتكنولوجيات مزدوجة الغرض (التى توظف سلمًا وحربًا) وبحوث العلوم الأساسية التى تقوم عليها. وتقليل فرص السماح للالتحاق ببرامجها أمام الطلاب والباحثين، الآتين من الدول النامية. وهذا حديث شائع فى هذه الأيام، لا يمكن استبعاده جملة أو تفصلاً. وأعتقد أن التعامل معه يستلزم امتلاك أدوات «الدبلوماسية العلمية» الناضجة فى التعامل مع الدول المتقدمة، بحيث تصل إلى ما يحقق أهداف الطرفين. ومرة أخرى أظن، وبعض الظن إثم، أن هذه النوعية من الدبلوماسيات تعد «فريضة غائبة» فى بلادنا.

وقبل الشكوى و «الولولة» من العوامل الخارجية، رغم عدم نفى بعضها، يجب أن نمارس النقد الذاتى، ونراجع ما

تنفقه على دعم وتمويل البحث العلمى، مقارنة بما ينفقه غيرنا. وعلينا أيضًا أن نزيد من الطلب على الجماعة العلمية الوطنية فى كل بلد، حتي ننميها ونمكنها من تنمية مجتمعاتنا، وأن نوفر لها كل الظروف التى تساعدها على القيام بهذا الدور. إن زيادة الاستثمار فى البحث والتطوير، وتنمية قدرات المشتغلين به فى بلادنا، بالإضافة إلى الدبلوماسية العلمية عالية الكفاءة. للتعامل مع العالم المتقدم، والتى تستحق كل جهد مخلص للوصول إليها.

وليسمح لى القارئ أن أذكر له قصة، لا يمكن أن توصف بالطريفة. وإن كان من الممكن وصفها بالمخيفة!! إننى لا أكتب عن الأمن العلمى للمرة الأولى، بل أعاود الكتابة فيه. ففى مطلع التسعينيات من القرن الماضى، أى منذ ما يقرب من عشرين عامًا. نشرت مقالاً صغيرًا فى جريدة الأهرام المصرية عن مفهوم هذا الأمن (١٨٠ كلمة فقط لا غير). كان المقال مركزًا وواضحًا استرعى الانتباه «الشفهى» من البعض. أما الانتباه «العملى» فقد جاء من حيث لا أدرى

ولا أحتسب ولا أريد!! ذهبت إلى عملى فى جامعة الزقازيق، فوجدت أحد الزملاء، رحمه الله يخرج خطابًا من «تحت السجادة»، حتى لا يراه أحد!! هذا الخطاب من قنصل سفارة دولة لا أستطيع أن أحبها يدعونى إلى زيارة الدولة لمناقشة «أفكارى الرائعة» عن الأمن العلمى مع بعض أساتذتها!! لقد تعجبت مرتين. أولاً لأن موقفى هو موقف الجماعة الثقافية المصرية والعربية الذى يرفض التطبيع قبل السلام العادل. والثانى أن المقال يتضمن، على صغره، نقدًا شديدًا لدولة، فى معرض الحديث عن الجاسوسية العلمية التى تمارسها، كما هو معروف حتى مع أمريكا التى ترعاها!! لقد دفعني ذلك إلى كتابة مقترح لمؤتمر يناقش هذا الموضوع عربيًا، نشرته فى أحد كتبى.. وبس (بالعامية المصرية!!) وأصدقكم القول أن الأمل مازال يراودنى فى أن تتم دراسة الأمر قطريًا وعربيًا، سواء من خلال مؤتمر أو غيره.

أخيرًا، أود أن أشير إلى نقطة هامة، أعدها «فصل الخطاب»، ليس أدل على ضرورة الاهتمام بقضية معينة، من

معرفة الثمن الذى تدفعه المجتمعات التى تتجاهلها، إن الأمن العلمى يشمل الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وتناقش في مصر اليوم مشكلة إعادة تسعير صادرات الغاز الطبيعى، رغم أن هنالك من نبهنا إلى ذلك فى حينه، كما تقوم أكثر من دولة عربية بفتح ملف الطاقة النووية للأغراض السلمية، متأخرة عن غيرها. وحتى موضوع الوقود الحيوى لا يعد جديدًا، أذكر أن مجلة «فورين أفيرز» نشرت عام ١٩٩٩م مقالاً هامًا يؤكد الاتجاه إلي إنتاجه باستخدام المحاصيل الزراعية، للحد من الاعتماد على البترول. وقد ناقش كاتب هذه السطور الموضوع بشكل قاصر (فالنقد الذاتى مطلوب كما ذكرنا)، حيث ركز على تأثيره على أهمية البترول، وهو الأمر الذى لم يحدث ولن يحدث فى المدى المتوسط على الأقل، وثبت أن التأثير الأخطر حاليًا يتعلق بأسعار الغذاء.

والعبرة المستخلصة أن الرؤية الشاملة للأمن العلمى توفر فرصة أكبر ترصد التوجهات المستقبلية، والاستعداد لها،

وبالنسبة للموارد البشرية فحدث ولا حرج.. تشكو من هجرة العقول. ونزيف الأدمغة دون سياسة جادة تقوم على أمن علمى ناضج لمنع الظاهرة، إن ثقافتنا العربية الإسلامية تحتفى بمفهوم «الأمن» وإسألوا أهل الذكر، وعلينا أن تتوج هذا الاحتفاء بالعناية بأكثر أشكاله حيوية بالنسبة لتقدم الأمم.. لأن «الأمن العلمى» يعد شرطًا لازمًا لكل أمن كما ذكرنا.

اللوبى الذى نحتاجه

فى أواخر ثمانيات القرن العشرين شاركت فى أنشطة مشروع للسياسات العامة، أشرف عليه الصديق العزيز الدكتور علي الدين هلال، عندما كان مديرًا لمركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد. كنا فى مدينة العريش، وكان موضوع اللقاء عن العلم والتكنولوجيا. تساءلت حينئذ عن سر ضعف الطلب على العلم وعلى جهود الجماعة العلمية الوطنية. وعلق علي قائلاً أن السؤال العملى يجب ألا يكون «لماذا؟»، ولكن «كيف؟». كيف نزيد هذا الطب، ونقنع المجتمع بأهميته. وأردف قائلاً أن الأمر يحتاج إل «لوبى للعلم» فى مجتمعنا. كنت قبل ذلك أربط دائمًا، وبشكل تلقائى له ما يبرره، بين كلمة لوبى وكراهيتى «للوبى الصهيونى» وما يحدثه من أثر سلبي على السياسة الأمريكية بالذات، ويجعلها تمارس كافة صنوف المعايير المزدوجة فى التعامل مع قضايانا العادلة. وبعيدًا عن تقصيرنا فى تشكل لوبى عربى يواجهه، فهذه قصة أخرى ليس هذا مجالها، أعترف بأن تعاملى مع

مهفوم «اللوبى» تجاوز هذا الهاجس منذ فترة طويلة، فمثلاً، ساهمت مع مجموعة من الأصدقاء (أحمد مستجير، سمير حنا صادق، مصطفى فهمى، نبيل على وغيرهم) في تشكيل لوبى محدود للثقافة العلمية، أظنه قد أحدث فرقًا فى طرح أهميتها على المجتمع، وأدى إلى إنشاء لجنة خاصة بها فى المجلس الأعلى للثقافة. واليوم أود أن نناقش إمكانية وضرورة وجود لوبى أكبر بكثير للعلم والتعليم، يستهدف المساهمة فى إحداث نقلة نوعية واختراق حقيقى فى هذين المجالين الحيويين والمستقبليين.

وبادئ ذى بدء، لا أظننا نختلف حول حتمية تطوير منظومتى العلم والتعليم مصريًا وعربيًا لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة، كما لا يمكن ولا يصح ، بشكل عام، إنكار الجهود الرسمية التى تجرى فى مختلف الدول العربية لإنجاز ذلك، مع المطالبة بالتقييم والمراجعة المستمرين. لكن التجربة تعلمنا أهمية المساندة المجتمعية، وأدوارها الهادية والداعمة لهذه الجهود، ويعد ذلك حقًا

وواجبًا فى نفس الوقت، حق لنا وواجب علينا. وهنا يأتى الدور المحورى للوبى المطلوب. فالتنفيذيون يجيئون ويذهبون، ويحكم على مدى نجاحهم، وفقًا لالتزامهم وتوفيقهم فى تحقيق الأهداف الوطنية العامة اتى تدخل فى إطار مسئولياتهم. هذه الأهداف يتفق عليها كل ألوان الطيف المجتمعى، بعيدًا عن الحسابات والاختلافات السياسية، التى تتعلق بالوسائل مع وحدة الأهداف، فنحن نتفق جميعًا على الإتاحة والجودة والملاءمة المستقبلية للتعليم الذى يقدم لأبنائنا، ونحرص على أن يتم ذلك بصورة تجعلهم ينتمون إلى ثقافتهم وأمتهم، مع الانفتاح الواعى على العالم، وامتلاك المعارف والمهارات التنافسية التى تضمن لهم مستقبلاً ملائمًا فى عصر العولمة. كما نتفق جميعًا على رفع مستوى إنتاجيتنا العلمية كمًا وكيفًا، ووصولها إلى العالمية، وزيادة الطلب على الجماعة لعملية وتوظيفها فى حل مشكلاتنا وتحسين نوعية حياتنا، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتنميتها وتمكينها من تنمية مجتمعاتها. بل علينا أن نوفر السبل لتسويق خدماتها العلمية

والتكنولوجية خارج الحدود، لنفتح أمامها آفاق الاحتكاك والتطور والعالمية، هذه هى الأهداف الوطنية العامة، التى يتبناها «لوبى العلم والتعليم» الذى نحتاجه، والتى يمكن فى إطارها مساندة وهداية وتقييم السياسات الجارية باسم المجتمع ولصالحه، بالإضافة إلى دور «توعوى» لا يقل أهمية فى نشر ثقافة العلم والتعليم فى هذا المجتمع.

والآن يجدر بنا أن نتساءل كيف يتشكل هذا اللوبى التطوعى؟ أظن أن نشطاء المجتمع المدنى المستعدين للتطوع، والقادرين على أداء المهمة، هم أول من يتبادر إلى الذهن. إن بعض جمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى منشغلة بقضايا التعليم والتربية المدنية وغير ذلك، كما أن هنالك العديد من الجمعيات العلمية، وهى فى نهاية الأمر جزء من المجتمع المدنى، يمكن أن تكون راغبة، وهى بالقطع قادرة، على المشاركة. كما لا ننسى الدور الكبير الذى يمكن أن يسهم به المفكرون والمثقفون المهتمون بذلك. إننا لا يمكن أن نختزل المجتمع المدنى فى بعض القضايا عالية الصوت كحقوق

الإنسان، أو فى النقد الذى يوجه إلى مصادر التمويل الأجنبى فهذا ليس موضوعنا. كما أننا لا ندين أحدًا أن نؤيده، فهذا ليس دورنا. إننا ندعو إلى مبادرة من المهتمين بالعلم والتعليم، ذات طابع تطوعى ومنهج حوارى، نستهدف تشكيل اللوبى المذكور، وتضع تصورًا عمليًا لأسلوب عمله وممارساته.

أخيرًا – أود أن أذكر أن «لوبى العلم والتعليم» سيقدم نموذجًا للدبلوماسية الشعبية التى نفتقدها بشدة. فنحن فى حاجة إلى حوار مجتمعى فى كل أمور حياتنا، ينطلق من الأهداف الوطنية الت يتفق عليها نسيجنا المجتمعى، ويمارس التفكير النقدى والاجتهاد فى تقييم السياسات وتقديم البدائل والحلول، كأسلوب للمشاركة المجتمعية الإيجابية. وأسلوب «اللوبى» المتسم بالوعى والمعرفة، الذى يتلافى حوار الطرشان والتأييد أو الرفض الزاعقين، ويقوم على التطوع والبعد عن الهوى والغرض، يعد من الأساليب المثالية فى هذا الشأن.

لقاء خطابي الدين والتنوير: الاجتهاد هو الحل!!!

تشير الدعوة إلى الاجتهاد فى تقديم «خطاب دينى مستنير» قضية حقيقية، وتجدر معالجتها بالأساليب العلمية والمنهجية الملائمة. فالأمر لا يقتصر – فى رأيي – على ما يقدم فى دور العبادة من خطابات غير مدققة فى بعض الأحيان، ولا على ضوضاء القنوات الفضائية، التى تتشح بلباس الدين، وفتح الباب على مصراعيه لطوفان من المتحدثين، الذين ادعوا الله – عندما استمع إلى بعضهم – أن يهديهم وأن يرحمنا من أحاديثهم!!! أننى أعد كل ذلك عرضًا لمرض، هو انفصال الخطابين الدينى والتنويرى فى حياتنا الثقافية بشكل عام، وأرجو إلا يتعجب القارئ من هذا التشخيص، قبل أن أوضح أسبابه ومبرراته.

لقد ذكرت أهمية الاجتهاد، الذى صار فريضة غائبة فى الكثير من أمورنا، لتقديم خطاب دينى مستدير. وأعتقد أن هذا النقد يجب أن يوجه بنفس الدرجة، أو أشد، إلى الخطاب التنويرى السائد. وأرجو إلا أكون مجازفًا، عندما أقرر أن كلا

الخطابين يتشككان فى بعضهما، وأن الأشكال التقليدية لهما لم تبذل الجهد الكافى فى الاجتهاد بحثاً عن المساحات المشتركة، والالتقاء المخلص الذى يحقق الصالح العام، وألوم الخطاب التنويرى بصورة أكبر، لأن مرجعيته الغربية الخالصة التى يستحيل تجاهل تجربتها ولا يصح الاكتفاء بها، وفشله فى تقديم بعض المفاهيم الأساسية التى يتبناها، مثل العلمانية والدولة الحديثة وحرية التفكير والإبداع وما يعنيه بفصل الدين عن الدولة، بصورة مقبولة ثقافيًا، قد كرس انفصال الخطابين، كما لا يمكن تبرئة أصحاب الخطاب الدينى المحدثين، من عدم الاستفادة مما فى هذا الخطاب من إيجابيات، لأن الحكمة ضالة المؤمن، يسعى إليها أينما وجدت. لقد استفاد الغرب من عطاء الحضارة العربية الإسلامية ابان ازدهارها وانتاحها واجتهاد علمائها ومفكريها، وعلينا أن نتعلم من هذا الدرس.

ولعل من أكبر ما يزعجنى كمسلم، أن الإسلام كان – وسيظل بإذن الله – دعوة للاستنارة والاجتهاد وطلب العلم

والمعرفة. فلماذا ينغلق خطاب الكثير من أصحابه؟ ولماذا يتحولون إلى مدافعين عن أنفسهم مما ليس فيهم، كالتطرف والإرهاب؟ ولماذا تكون مرجعية بعض أبنائه، فى الحديث عن التنوير ملتبسة ومترددة؟ وكيف أدى ذلك، فى نهاية الأمر، إلى انفصال الخطابين؟ أن الأمر يحتاج إلى دراسة جادة، يقوم بها المتخصصون فى «سوسيولوجيا الثقافة»، وأن كان علينا الكثير مما يجب القيام به قبل إنتهاء هذه الدراسة، أن أجريت فعلاً !!!

إننا نبذل جهدًا متواصلاً فى تطوير التعليم وتأكيد جودته واعتماد مؤسساته، وعلينا أن نبذل جهدًا موازياً فى تطوير التعليم الدينى، الموجه إلى إعداد الدعاة والوعاظ من أبناء الدين الإسلامى والمسيحى. إن مؤسسة الأزهر، هذه المؤسسة الوسطية العظيمة، وكليات اللاهوت المسحية، يجب أن تختص وحدها بتخريج هؤلاء واعتمادهم. وأظن أن القائمين على أمر هذه المؤسسات الحيوية لا يمانعون فى تطوير برامجها، بما يجعل أبناءها يستوعبون روح العصر والمتغيرات العالمية ومنجزات التقدم العلمى والتكنولوجى ومغزى العولمة ...

إلخ، فى نفس الوقت الذى يستوعبون فيه المعارف الدينية، وما قدمته من فضائل وقيم. كما أن هذه المؤسسات هى أبرز الأماكن لتدريس مفهوم المواطنة، وكيفية ممارستها فكرًا وفعلاً، وأسلوب تقديمها فى خطبهم وعطائهم.

وفيها يمكن أن نشجع الاجتهاد الخاص بتقديم الخطاب الدينى المستنير، المنفتح عل العالم من ناحية، والمحترم للسياق الثقافى من ناحية أخرى، والداعى إلى التسامح احترام الاختلاف، والداعم للتقدم والتنمية فى مجتمعاتنا.

ورغم أن تطوير التعليم الدينى سينعكس إيجابيًا على ما يقدمه الإعلام الجامح والمنفلت، إلا أن المدى القصير يستدعى التفكير فيما يجب عمله للحد من هذا الجموح والانفلات، فهذا هو حق المجتمع، وأجياله الجديدة، التى تتعرض لذلك وتتأثر به. ليس هنالك وصفة سحرية لذلك فى عصر السماوات المفتوحة و «المفضوحة»، لكننا مرة أخرى يجب أن نلجأ إلى الاجتهاد. قد يستلزم الأمر مثلاً تنقية ما تقدمه القنوات التى يمكن تدقيق ما تبثه، بحيث يمثل

نموذجًا كاشفًا لزيف ما يقدم فى غيرها، وكذلك تفعيل ميثاق الشرف الصحفى، وغير ذلك من الوسائل الممكنة، والاجتهادات التى تستحق التشجيع، ويمكن مثلاً أن تتبنى «مكتبة الأسرة» تقديم سلسلة من الأعمال عن الخطاب الدينى المستنير، يتم عرضها ومناقشتها عل هذه القنوات، باعتبار أن التليفزيون هو الأكثر انتشارًا وتأثيرًا.

وبالمثل، عل مدرسة التنوير التقليدية، محدودة العدد والأثر، التى يكتفى أعضاؤها بمخاطبة بعضهم البعض أن ننفتح بصدق على القيم الدينية كملهم للتنوير وأن تتوقف عن توهم «امتلاك الحقيقة المطلقة»، الذى تتهم به غيرها. ودون أن يغضب رموزها من الأصدقاء الأعزاء، عليهم الالتحام بصورة أكبر بالسياق الثقافى، واستيعاب تجارب التاريخ، والعمل فى ضوء ذلك على تطوير الواقع ومواجهة سلبياته من داخله، إن فى خطابهم «خير كثير»، يستحق الاجتهاد لتقديمه بصورة أكثر قبولاً وتأثيرًا. واعلم جيدًا أن من بينهم من لديه المعرفة والقدرة على توظيف القيم الروحية فى تحقيق هذا

الهدف، وكسر العزلة بين خطابى الدين والتنوير، فهى عزلة مصطنعة وغير محتومة أو مفيدة.

وختامًا، أود أن أؤكد أن الاكتفاء ببعض العبارات البلاغية ذات الطابع التنويرى فى الخطاب الدينى، والعبارات التى تغازل الدين فى الخطاب التنويرى بما يشبه التقية، مع استمرار الانفصال والعزلة، لن يكون إلا حلاً توفيقيًا غير كاف، أننى من المؤمنين بالطبيعة التنويرية للدين، وضرورة البعد الدينى فى التنوير، وبأهمية العلاقة العضوية بين الخطابين، وعلى من يقتنع بذلك، حتى وأن كانوا قلة، الاجتهاد فى إحداث التواصل العضوى المطلوب. نعم «الاجتهاد هو الحل».

وتبقى مصر !!!

اكتب هذه الكلمات المشحونة بالحزن والغضب، فى أعقاب حادث الإسكندرية الذى روعنا فى الساعة الأولى من ٢٠١١، دون أن انتظر نتائج التحقيقات، لكن الذى يعنينى هنا، وبالدرجة الأولى، استرجاع بعض الحقائق الواضحة، التى تمكننا من التحليل المنطقى لمثل هذه الأحداث التى شهدتها مصر :

* الحقيقة الأولى تتمثل فى كون الإرهاب فى مصر له مرجعياته الفكرية الخارجية فى كل الأحوال، وأدواته فى بعضها، هذه الحقيقة المؤكدة لا استثناء فيها. تذكروا مرجعيات الجماعات المتطرفة المختلفة وحكايات العرب الأفغان وتنظيم القاعدة وفتاوى أمراء الجهالة وقنوات الفتنة المتلفحة بالإسلام أو المسيحية وهما منها براء، كأمثلة كاشفة توضح ما ذهب إليه. إلى أى مدى أثر ذلك على وسطية مصر وأزهرها وكنائسها؟ سؤال لقى من العبارات الإنشائية أكثر مما لقى من المعالجات المنهجية.

* الحقيقة الثانية فى أهمية ألا نفقد البوصلة أبدًا فى تحديد «من هو العدو؟» وكيف يمكن أن يستفيد من الفرصة الذهبية لمناخ يضخ بالأفكار المارقة، بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة التى لابد وأن يدركها المتخصصون، ولعل قضايا الجاسوسية وما وعدت ويكيليس يدلان على ذلك. إننى أشير إلى هذا الأمر البعيد عن نظرية المؤامرة، وبعضه مطروح أمام المحاكم، وبعضه الآخر جاء صراحة على لسان من يرى فى خلخلة جبهتنا الداخلية هدفًا استراتيجيًا، دون أن أقلل من الأهمية القصوى لآية مخاطر محتملة من قوى وتنظيمات إقليمية أخرى. فلا شئ يعلو عل أمن مصر ومصالحها، وإن كان من الحكمة ألا نستبعد من يعمل دائمًا على ضربهما.

* أما الحقيقة الثالثة التى أوضحتها الفترة الأخيرة، فتشير إلى الانتقال من استهداف الحكومة أو السياحة أو الأفراد دون تمييز إلى استهداف نسيج الوطن، وتعظيم التوتر الطائفى لإحداث فتنة أرجو أن يجهضها وعينا الوطنى القوى الذى

نعتمد عليه جميعًا فى مثل هذه الظروف. إن هناك من يرى عماد أمن مصر فى أمرين: النيل والوحدة الوطنية. أليس من المستغرب أن الأمرين يحتاجان منا الآن بذل أقصى درجات الجهد لمواجهة الأخطار المحدقة بهما «بتزامن» يستحق التحليل والفهم؟ أم أن ذلك يدخل أيضًا فى نظرية المؤامرة؟ من حقنا أن نعترض على نظرية المؤامرة كما شئنا، ولكن ذلك لا يعنى أن نلجأ إلى «نظرية الغفلة»!!! إننى لا أدعوا إلى ربط متعسف أو غير متعسف بين الأمرين، لكننى أدعو إلى تجميع كل مكونات الصورة.

* ودون انتظار للاتفاق أو الاختلاف حول الحقائق الثلاث السابقة، والتى طرحت مرارًا وتكرارًا بأشكال وتنويعات مختلفة، فإننا مطالبون فى المدى القصير بفعل يتناسب مع الخطر. هذا الفعل ليس أحجية، إنه يتطلب – بادئ ذى بدء – إزالة كل ما يؤدى إلى التوتر المجتمعى عمومًا بما فى ذلك التوتر الطائفى ويعيق ترسيخ أسس الدولة المدنية – القوية بنا ومن أجلنا – فى حياتنا. إن التشريعات والقوانين

اللازمة والملزمة للجميع دون مراوغة أو استثناء لا تستحق الانتظار، يأتى بعد ذلك تطوير الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى وإزالة ما إعتراهما من تشتيت ظاهر وخفى وعلاج فشل الخطاب التنويرى الذى ظل فى الدوائر الضيقة للنخبة دون أن يصل إلى مستحقيه والمواجهة الفكرية للإنفلات الإعلامى البغيض الذى تجاوز كل الحدود ، وتعظيم الدور التربوى للمؤسسات التعليمية دون أن نتجاهل تطوير دورها التعليمى الحيوى، وتأكيد المواطنة فكرًا وفعلاً بكل ما نعنيه من التساوى فى الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والشفافية والمشاركة الفعالة فى بناء مستقبل الوطن، كلها من الأمور الملحة المطلوبة منا جميعًا، حتى تبقى مصر التى نحبها وننتمى إليها ونعرفها، وستبقى بإذن الله.

خاتمة .. الكلمة الأخيرة

يرى المتخصصون أن التنوير قدم «طريقة التفكير» تعلى من شأن العقل فى الحكم على الأمور. ولم يمثل «حركة مجتمعية» بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، وقد مهد لظهور هذه الطريقة معطيات «الثورة العلمية» التى ظهرت فى أواخر القرن السابع عشر، ووفقًا للرؤية التى قدمتها الثورة، يمكن استخلاص ثلاثة مبادئ رئيسية:

* إن الكون محكوم بقوانين طبيعية، حيث قدمت الجاذبية كقوة رئيسية ضمن هذه القوانين.

* إن الإنسان مع الإقرار بتميزه الخاص، يعد جزءًا أصيلاً غير مفارق لهذا الكون، ويخضع لقوانينه.

* وإن الحراك البشرى، تحكمه القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، النابعة من تميزه الخاص.

وعلى ذلك، فإن العلم يمكن الإنسان من فهم العالم وإدراك مكانه فيه واستيعاب الظاهرة البشرية وفهم حالتها.

ولأن «العقل الواعى» هو مكمن تميز الإنسان، فقد توصل إلى «المنهج العلمى» الذى يمكنه من القيام بهذه المهام، والذى يراه البعض أكثر من كونه أهم أسباب التقدم، حيث يعدونه التقدم نفسه. وإن كان هناك من يرى فى ذلك مبالغة، فإننى أعدها مبالغة محببة تحتاج إليها فى مواجهة اللاعلمية والخرافة فى حياتنا، وخلاصة القول، إننا، فى دعوتنا إلى التنوير، علينا أن ننظر إلى العلم باعتباره «تنوير التنوير» وأن منهجه يقدم الرؤية العقلانية المتوازنة والمتطورة لكل القضايا.

وإذا راجعنا مبادئ التنوير الثلاثة السابقة نرى أن العلم باعتباره تنوير التنوير، هو العلم بمعناه الواسع. الذى يضم الطبيعى والاجتماعى والإنسانى فى إطار «وحدة المعرفة»، التى تستهدف خير البشر. واستنادًا إلى المنهج العلمى، نرى العلم لا يتناقض بالضرورة مع الدين كمصدر رئيسى للقيم، كما يحاول أن يهاجمه بعض أعداء العلم.

إننى أدعو هنا إلى تنوير التنوير «بالعلم النافع» الذى يخلط البعض بين مفهومه العظيم النابع من حضارتنا وبين

بعض التعريفات السطحية، إن هذا العلم الذى ندعو إليه بحرص على «أخلاقيات العلم»، التى توازن بين الطموح والجموح. وتحترم السياق الثقافى والاجتماعى محليًا وعالميًا، وتحرص على قيم الحق والخير والجمال وترى أهمية حرية التفكير والتعبير وحق الاختلاف. وتؤمن بأن التطور هو الثابت الوحيد فى هذا العالم، إن التنوير المستقبلى لا يمكن أن يقوم إلا على هذا العلم.